

يلاعن لانه لما اقر بعد ما نفاه سقط اللعان ويجب الخلد لانه
 كذب نفسه **والولده** اي للرجل يعني يثبت نسب الولد منه
فيها اي في الوجهين لا فرق بين ساقها والاحشاء **وقال** في المسئلة
 المذكورة **ليس** الولد باي **ولا بابنتك** بطلا ان الخلد للقاء
 لانه انكر الولادة اصلا فيكون انكار للزنا به هو انكار للوطئ
 فلا يجب بتلده حد ولا لعان ولهذا لوقال الاجنبي استناب
 فلان ولا فلانة وهما ابواه لا يجب عليه شيء **ومن قذف**
امراة لم يدرى لم يعلم **ابو ولدها** سوا كان الولد جيا او
 ميتا **وقذف** امراة **لاعتت** بولد بان كانه الولد بينها وبين
 زوجها بنفي ولد قيد بالولد لانها اذا لاعتت بغير ولد يجحد
 قاذفها لعدم امانة الزنا **وقذف رجل واطي في غير ملكه**
او وطي امه **شركته** **او قذف رجلا مسلما** قذ كان **زنا في**
كفره **او قذف مكاتب** **ما عن وفاء** لا يجحد في الوجه كلها
 اما في الاول والثاني فلوجح امانة الزنا واما في الثالث والثاني
 فلمعدم العفة والاصل فيه ان كل من وطي وطبا حراما لعينه
 لا يجحد قاذف وان كان حراما لغيره يجحد قاذف والوطئ في غير
 الملك من كل وجه كالاجنبية او من وجه كالامة المستركية
 او في الملك والحرمه موبدة كامنته التي حرمته عليه بالرضاع او
 بالمصاهرة تشترط ان يكون بثبوت حرمتها بالاجماع او بالخبر
 المشهور عند الجنبية يستقط الاحصان حتى لا يجحد قاذف
 وذكر الكرخي انه لا يستقط الاحصان به والصحيح الاول
 ومن حرمه

ومن الحرمه لعينه جارية ابية والمكوهة لكاها فاسد الامة
 المستحقة والمكروه على الزنا ومنها اذا زنى بامولة ثم استترى
 امها او بنتها او تزوجها فوطئها او زنا ابوه بامولة ثم تزوجها
 الابن او استترى لها فوطئها وكذا لو تزوج محرمه ودخل بها
 ارجح بين الاختين او غيره مما من المحارم او تزوج امه على
 حقة فوطئها كل ذلك يستقط الاحصان وان كانت الحرمه
 غير موبدة كامنته المتزوجته والمجوسية لا يستقط احصانه
 بوطئها وكذا اذا استترى امه ثم زنى فاسدا او كانت في ملكه
 امتان او حمان فوطئهما واحدهما او وطي مكاتبته او الخياض
 وامرأته القمظة او منها او الحرمه بالايلاء كل ذلك لا يستقط
 به الاحصان ولو نظر الفرج امراة او لمسه بشهيق ثم
 تزوج امها او بنتها او استترى لها فوطئها لا يستقط احصانه
 عند الجنبية خلاها وامعاق الخاسر فلانه صادق فيه
 ولان الزنا يتحقق من الكافر حريبا كان او ذميا في دار الاسلام
 او في دار الحرب فيسقط احصانه وامعاق المسافر فلتمكن
 البهية في حرمة المكاتب المذكور لان الصحابة رضوا انهم
 اختلفوا في موشه حراما وعيدا فاورث شبهه والاحصان
 لم يكن ثابتا فلا يثبت بالشك **وحد قاذف واطي** **الجمهورية**
وقاذف واطي **حايض** **وقاذف واطي** **مكاتبته** لان ملكه ثابت
 فيها عندها خلافا لابي يوسف وكذا حد قاذف **مسلم**
تكم امه في حال كونه او غيره مما من المحارم عند الجنبية